الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

الآفاق المستقبليّة للتّعليم في الوطن العربيّ

بقلم: د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

في خضمّ ظهور تيّارات من التّعقيدات والتّحدّيات الصّارخة في ميادين التّعليم، والّتي تفرض ذاتها على ساحات دول العالم كافّة، لا دول الوطن العربيّ وحسب، وتتعلّق بتحسين جودة التّعليم، وتكافؤ الفرص، وتطوير المناهج، وتحسين البنية الأساسيّة للمرافق التّعليميّة، والبيئة التّكنولوجيّة وتعزيز التّعليم التّكنولوجيّ والبديل، يظهر موضوع الآفاق المستقبليّة والدّراسات الاستشرافيّة لمنظومات التّعليم العربيّ كحتميّة وتوجّه جوهريّ بالغ الأهميّة، إذ يتأثّر التّعليم العرّبيّ بالأبعاد المجتمعيّة والثّقافيّة والأمنيّة والصّحيّة والبيئيّة والاقتصاديّة والتّكنولوجيّة.

ففي الوقت الّذي يمرّ فيه الوطن العربيّ بتعقيدات وعقبات جمّة، تظهر أهميّة البحث في العلاقات بين نظم التّعليم في الأقطار العربيّة، وإحياء منهج العمل المشترك بأشكاله ومؤسّساته المختلفة، فالتّجربة القُطريّة الفرديّة أثبتت عدم قدرتها على مواجهة التّحدّيات، وأنّه لا بديل عن العمل العربيّ المشترك خاصّة في المجال التّعليميّ والاقتصاديّ؛ للتّمكّن من تحقيق التّكامل بين تنمية الموارد البشريّة وتنمية الموارد الماديّة، بوصفها ركائز للاستقرار والتّطوير النّهضويّ، انطلاقًا من إستراتيجيّة تكامليّة عادلة وواضحة المعالم.

إلّا أنّ هنالك مسلمّة مغيّبة حتّى هذه اللحظة عن الأقطار العربيّة وعن سياساتها التّطويريّة، ألا وهي وحدة المصير لشعوب الوطن العربيّ و أقطاره، والّتي تنطلق من قاعدة تتعلّق بالحقائق الجغرافيّة والتّاريخيّة والدّينيّة لها، وهذه القاعدة تعمل على توفير عدد من الفرص الّتي يمكن الاستفادة منها من مثل؛ تطوير برامج التّعليم المستدام، وتعزيز التّعليم الرّقميّ، وتعزيز التّعاون الدّوليّ، و دعم الابتكار والبحث العلميّ، ممّا من شأنه أنْ يصنع أسسًا قويّة وراسخة ليقظة الحكومات والسّلطات العربيّة وشعوبها، لمواجهة التّحدّيات والمخاطر كافّة، والعمل على استغلال الفرص.

ومن هذا المنطلق فقد وقع على الجهات العربيّة المعنيّة بالتّعليم - سواء أكانت رسميّة أو مدنيّة أو مؤسّسات أو أفرادًا- واجب المشاركة المجتمعيّة والتّعاون والتّشبيك؛ للتّغلّب على مختلف التّحدّيات والعقبات الاستثنائيّة الّتي يمرّ بها العالم وخاصّة دول الوطن العربيّ، من أجل إنصاف الأجيال العربيّة القادمة من سلبها لحقوقها، لذلك لابدّ من ضمان استدامة التّعليم، وتعزيز قيم العدالة والإنصاف بتوفير تكافؤ فرص التّعليم للجميع دون أيّ استثناء، على اعتبار أنّ التّعليم حقّ من حقوقهم، وأداة ضروريّة وأساسيّة ولازمة لمواجهة التّحدّيات والعقبات الّتي تهدّد مستقبل الوطن العربيّ، وتؤثّر في الآفاق المستقبليّة للتّعليم فيه، وفيما يلي ذكر لأهمّ هذه التّحدّيات والعوامل:

- النّزاعات والحروب: إذ إنّ الأوضاع المضطربة أمنيًا واقتصاديًا لبعض الأقطار العربيّة تمثّل أهمّ التّحدّيات الصّعبة لمنظومة التّعليم؛ لذا وجب التّعاون لحلّ هذه المعضلة بشكل عاجل؛ لإتاحة الفرص المتكافئة لأجيال الغد للوصول إلى الموارد التّعليميّة المتنوّعة بشكل عادل، والعمل من أجل ضمان تكافؤ الفرص للجميع دون أيّ استثناء بما في ذلك الفئات المهمّشة وذوي الاحتياجات الخاصّة والفئات الفقيرة، وطرح حلول لها مثل برامج التّعليم المسائيّ أو التّعليم غير الرّسميّ.
- اتّساع نطاق التّكنولوجيا الرّقميّة التّعليميّة: إذ إنّه من المتوقّع أنْ تزداد أهميّة التّكنولوجيا الرّقميّة في التّعليم؛ ممّا يحتّم على منظومات تعليم الوطن العربيّ توفير تكنولوجيا محليّة مناسبة لثقافة الوطن العربيّ واحتياجاته وتطلّعاته المستقبليّة، وإيقاف استيراد التّكنولوجيا التّعليميّة المفروضة عليه فرضًا، ويكون أغلبها لا يتناسب والبيئة العربيّة.
- اعتماد برامج التّعليم الذّكيّ: فاستخدام تقنيّات التّكنولوجيا التّعليميّة الخاصّة بالذّكاء الاصطناعيّ، يعدّ من أهمّ الآفاق المستقبليّة للتّعليم، سواء أكان في التّدريس والتّدريب أو في تحليل وتقييم التّحصيل المعرفيّ والمهاريّ للطّلبة، فضلًا عن تفعيله لغايات التّخطيط لتخصيص التّعليم للاحتياجات الفرديّة لكلّ طالب بتكافؤ وإنصاف.
- توفير المناهج القائمة على المهارات: إذ لابدّ من التّركيز على بناء مناهج تناسب مهارات ومتطلّبات القرن الواحد والعشرين، القائمة على المهارات القياديّة، الّتي تنمّي التّفكير التّحليليّ والنّقديّ، والقدرة على التّكيّف مع التّغيّرات المتسارعة في التّكنولوجيا والثّورة المعلوماتيّة، فضلًا عن تحفيز وتشجيع الإبداع والابتكار لدى أجيال المستقبل.
- تقديم برامج تعليميّة قائمة على التّعلّم الذّاتيّ والمشاريع: إذ إنّ التّعليم القائم على المشروعات والأبحاث ومهارات المتعلّم يعدّ من أهمّ سمات الآفاق المستقبليّة للتّعليم؛ لكونه يسهم في الرّبط المباشر بين المعرفة النّظريّة والجانب التّطبيقيّ والميدانيّ، فضلًا عن تعزيز الاهتمام بالتّعليم التّقنيّ والمهنيّ لتلبية احتياجات سوق العمل العربيّ وتعزيز الاقتصادات المحليّة.
- تقديم برامج تعليميّة مبنيّة على الكفايات: وذلك من خلال منح الدّور الأساسيّ في عمليّات التّعليم للمتعلّمين، وتدريبهم على تحمّل المسؤوليّة في نتائج تعلّمهم، كأداة تعزيز وتطوير لمهاراتهم من جهة، ووسيلة لإعدادهم لأدوارهم المستقبليّة بعد الدّراسة من جهة أخرى، لذا فإنّ محور التّعليم القائم على الكفايات يتمثّل بإتقان المهارات والمعارف والمواقف، والتّركيز بشكل أكبر على نتائج التّعلّم من المحتوى التّقليديّ.
- إنشاء مراكز الابتكار: لما لها من دور فاعل في المجالات التّعليميّة، إذ تعزّز البحث عن حلول جديدة للتّحدّيات التّعليميّة والتّدريبيّة، وتطوّر أساليب البحث العلميّ في المجالات التّعليميّة المختلفة، ممّا يحسّن من المهارات التّعليميّة للمتعلّمين، ويطوّر مهارات وأساليب المعلّمين في مجال التّدريس والتّدريب بشكل مستمر متوافق مع التّغيّرات التّعليميّة والتّكنولوجيّة، وبما من شأنه أنْ يضمن جودة التعليم، فضلًا عن تعزيز تبنّي الممارسات المستدامة كإعادة التّدوير واستخدام الطّاقة المتجدّدة.

- ومن الواضح من استشراف الصّورة الماثلة في واقع التّعليم في الوطن العربيّ، أنّ الآفاق المستقبليّة للتّعليم العربيّ تتّجه نحو التّحوّل الرّقميّ والاستثمار في القطاع التّعليميّ، وذلك في محاولة منها لضمان وجود موارد بشريّة مؤهّلة، تمتلك القدرات الحقيقيّة للقيام بدورها المستقبليّ، ممّا يوجب تعزيز التّوجّه نحو التّعليم القائم على المهارات؛ لذا لابدّ من إنشاء وصناعة تكنولوجيا رقميّة تعليميّة محليّة عربيّة، تسهم بشكل فعليّ في تعزيز مهارات جيل الغد وفقًا لخصائص ومتطلّبات القرن الواحد والعشرين، فيتمّ الاهتمام ببناء المناهج والبرامج الدّراسيّة لتحقيق الكفايات المتّسقة مع عصر التّحوّل الرّقميّ، والملبّية لمتطلّبات سوق العمل، ممّا يعني التّوجّه نحو تمكين المتعلّمين ونموّهم بخصائص كفايات معيّنة، من خلال تجارب تعليميّة مخصّصة وقابلة للتّكيّف مع المتغيّرات العمليّة والتّكنولوجيّة المتسارعة، والعمل على مواجهة تحدّيات برامج الكفايات، من مثل: مقاومة التّغيير، وتوحيد آليّات التّقييم، وضمان الوصول العادل إلى الموارد الرّقميّة التّعليميّة.
- وخلاصة القول بأنّ تعزيز نهج التّفكير الاستشرافي والتّخطيط المستقبليّ في تطوير المنظومات التّعليميّة يعدّ دعمًا لأواصر التّعاون والتّضامن بين الدّول العربيّة لرسم التّوجّهات والخطط التّعليميّة المستقبليّة القائمة على الأولويّات المشتركة، وتحسين جودة منظومة التّعليم العربيّ، بما ينعكس على مؤسّساته الخدميّة والإنتاجيّة بشكل إيجابيّ، ويقود نحو النّهضة المجتمعيّة الشّاملة، وتطوير سياسات التّعليم الوطنيّة، وتعزيز برامج التّعليم المستدام، ودعم التّعليم التّقنيّ والمهنيّ، والبحث العلميّ، وضمان استقلاليّة مراكز البحث العلميّ في مجال التّعليم، بما يدعم اتّخاذها القرارات المناسبة لصالح المتعلّمين ومتطلّبات المجتمعات العربيّة، مع العمل على تعزيز التّعاون بين القطاعين العامّ والخاصّ، وتشجيع الابتكار والإبداع، واستخدام التّكنولوجيا التّعليميّة الذّكيّة المناسبة للبيئة العربيّة ومتطلّباتها وتطلّعاتها، فضلًا عن أهميّة التّركيز على برامج التّعليم القائمة على الكفايات المهاريّة والتّعليم من أجل التّنمية الشّاملة، بما يمكّن الدول العربيّة من تهيئة وبناء مستقبل مستدام ومستقرّ ومزدهر للأجيال العربيّة القادمة.
- ختامًا، فإنّ بناء مستقبل مستدام للأجيال العربيّة لا يبدأ من الفراغ، بل من رؤية واعية تستشرف الغد وتعمل على صياغته اليوم. فالتّعاون العربيّ ليس خيارًا بل ضرورة، والابتكار ليس مجرد أداة بل أسلوب حياة، فالأمم الّتي تستثمر في عقول أبنائها تحصد غدًا مشرقًا لصنع الفرص وبناء الحضارات.